العلاقات المدنية العسكرية في مصر منذ عام ٢٠١١

أ.د اسعد طارش عبد الرضا

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراجية والدولية

asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.653

ملخص :

إن العلاقات المدنية-العسكرية في مصر منذ 2011 تتسم بسمات الاستقرار السلطوي، إذ تحظى المؤسسة العسكرية بدور مهيمن في صياغة السياسات العامة، مع تراجع تأثير المؤسسات المدنية المنتخبة، وقد أفضى هذا التوازن المختل إلى تقليص مساحة العمل المدني والمعارضة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، التحول السياسي، السلطة المدنية، مصر.

Civil-Military Relations in Egypt Since 2011

Prof. Dr. Asa'ad Tarish Abdul Ridaah

University of Baghdad – College of Political Science

Email: asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

Since the outbreak of the January 25, 2011 revolution, civil-military relations in Egypt have witnessed profound transformations, reflecting the shifting dynamics of both conflict and cooperation between the military establishment and civilian actors.

KEYWORDS: military establishment, political transformation, civilian authority, Egypt.

المقدمة:

أظهرت الأحداث السياسية في مصر وتعاقب الأنظمة الحاكمة أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية ما تزال غير متوازنة، بل إن الغلبة فيها للجانب للعسكري على المدني وقد مثل عام ٢٠١١، تحديًا جديًا لدور المؤسسة العسكرية المصرية، إذ شهدت مصر خلال ذلك العام انتفاضة، أو احتجاجات، أو ثورة بحسب توصيفها من قبل الكتاب، ولكن مجريات الأحداث والتطورات السياسية أكدت أن البعد التاريخي لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية، وبما تمتلكه من عناصر قوة تفتقر اليها القوى المدنية، قد أثرا في مجريات الأحداث، والسياسة في مصر، لتعود المؤسسة العسكرية إلى واجهة الحكم، وتؤكد على أنها الأقدر على مواجهة التحديات، وضبط اركان النظام السياسي وترسيخه.

أهمية البحث:

يركز على دور العسكر في الحياة السياسية المصرية، والبحث في الوسائل والأدوات (المقومات) التي تمتلكها المؤسسة العسكرية، والتي تؤدي دائما إلى اختلال العلاقات المدنية العسكرية لصالح الأخيرة.

اهداف البحث:

تتمثل في البحث عن عناصر القوة في المؤسسة العسكرية المصرية، ومكانتها في الحياة السياسية المصرية بمقابل القوى المدنية، والمؤسسات غير الرسمية عموما، أيضا وفي ظل الانتقال الديمقراطي في مصر ما طبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

إشكالية البحث:

ما الأسباب التي أدت إلى اختلال العلاقات المدنية العسكرية في مصر لصالح المؤسسة العسكرية؟

فرضية البحث:

بالرغم من التغيّر الذي شهده النظام السياسي المصري عام ٢٠١١ نتيجة الحراك المدني، فإن المؤسسة العسكرية تصدرت الحكم والمشهد السياسي المصري، وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، إلى جانب المنهج التاريخي لاستقصاء أسباب تفوق المؤسسة العسكرية على القوى المدنية.

أولا: في مفاهيم المدني والعسكري والعلاقات بينهما

تستخدم كلمة مدني في حقل العلوم السياسية للدلالة على أكثر من معنى، فأحيانا تستخدم للإشارة إلى غير الرسمي فيقال المجتمع المدني أي المنظمات والكيانات غير الرسمية وهو استخدام مشهور للكلمة، وأحيانا تستخدم للإشارة إلى غير الديني، فيقال تعليم مدني مقابل تعليم ديني ومؤخرا دولة مدنية مقابل دولة دينية وهو استخدام مختلف عليه، أما المعنى الثابت لكلمة مدني، والذي لا يكاد يختلف عليه أحد، فهو الذي يشير إلى غير العسكري، وبالتالي فالكلمة لها استخدامين ثابتين متفق عليهما (غير العسكري وغير الرسمي) .[١]

ويُعد صمويل هنتنغتون أبرز كُتاب العلاقات المدنية – العسكرية، وأول من قام بتصنيف السيطرة المدنية، ووفقًا لهنتنغتون، هناك نوعان من آليات السيطرة المدنية: السيطرة الموضوعية، والسيطرة الذاتية:[٢]

١- السيطرة الموضوعية(objective control): تظهر السيطرة الموضوعية وفقًا لهنتنغتون على هيئة وحيدة، وذلك عبر تعزيز» الاحتراف العسكري»، أي إن السيطرة الموضوعية تتحقق من خلال « عسكرة الجيش»، وأن تصبح المؤسسة العسكرية أداة للدولة، وهو ما يؤدي إلى تقليص القوة السياسية للمؤسسة العسكرية، وجوهر السيطرة الموضوعية هنا هو الاعتراف باستقلالية المؤسسة العسكرية الاحترافية، أي أن تُعطي السلطات المدنية للمؤسسة العسكرية مهام التنظيم والتخطيط والتجهيز والتدريب للاستعداد للعمليات القتالية الخارجية، باعتبارها المؤسسة المسؤولة والخبيرة في إدارة العنف، ووفقًا لرؤية هنتنغتون، فإن السيطرة الموضوعية مرتبطة بثلاثة مفاهيم أساسية، هي: الاستقلال العسكري، والحياد السياسي، والتبعية الطوعية للسلطة المدنية من قبل العسكريين..

٢- السيطرة الذاتية (subjective control): هي الطريقة الوحيدة المتاحة للسيطرة المدنية في ظل غياب مؤسسة عسكرية محترفة، ويًعبر هنتنغتون عن السيطرة الذاتية من خلال قوله:» يبدو أن الطريقة الأبسط لتقليل سلطة الجيش تكون من خلال تعظيم سلطة المجموعات المدنية في علاقتها بالجيش»، أي إن جوهر السلطة

(١) رجب عز الدين، العلاقات المدنية العسكرية قراءة نقدية في الخطاب المدني، (دراسة تحليلية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، ٢- كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، ص٤.

(٢) عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز١٩٥٢- يوليو/ تموز ٢٠١٣، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، ٢٠١٨)، ص ص ٣٦-٣٧.

الذاتية هو إنكار وجود مجال مستقل للمؤسسة العسكرية، ومن بين الهيئات المختلفة للسيطرة الذاتية؛ تلقين المؤسسة العسكرية فكريًا، فضلًا عن تعزيز التنافس بين مختلف فروع الجيش؛ وتعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين.

ويشير كل من "Wogu& Ibietank " ووغو وإيبتناك» إلى أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية العسكرية بمعناه الواسع يعني «العلاقة بين المجتمع المدني ككل، والمؤسسة العسكرية أو المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته»، وبمعناه الضيق هي «العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين، والسلطة العسكرية»، وتنظر مختلف الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقي المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ على استقلالها السيادي في نفس الوقت.[١]

يعد صامويل هنتنغتون من أوائل الذين طرحوا قضية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وهو يرى أن الوظيفة الأساسية للجيش هي أن يكون أداةً للدولة، وأن يطبق العنف عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية وتعزيزها، وشدد على أهمية مسؤولية الجيش في الدفاع عن وحدة أراضي الدولة وسيادتها وأمنها، ولذلك، فإن العلاقات المدنية- العسكرية الفعالة ضرورية لضمان تطور وتعزيز الحرفية العسكرية والقدرات القتالية للقوات المسلحة من أجل الدفاع عن مصالح الدولة القومية، وفق ما يقتضيه الدستور، وقد سلّط هنتنغتون الضوء على الحاجة إلى السيطرة المدنية والإشراف على الجيش، وشدد على أهمية وجود علاقة مدنية - عسكرية صحيّة، حيث تحتفظ السلطات المدنية بالسيطرة على القوات المسلحة، واتخاذ القرارات السياسية، وتحديد الأهداف الإستراتيجية، ويفترض هنتنغتون، أيضا، أن وجود «جيش قوي» مشروط بـ «سيطرة مدنية كاملة»؛ ولذلك، فهو يجادل في أن انشغال الجيش بالسياسة يؤدي إلى «إضعاف» قدراته العسكرية، وقد شكلت أطروحة هنتنغتون « النظرية التقليدية» إطارًا للعلاقات المدنية - العسكرية في حقل الدراسات الأمنية والدفاعية، وانعكست على فكر صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكتلة الغربية، وساهمت، من ثم، في تأسيس جيوش محترفة، وإنشاء صناعات متطورة، وقدرات عسكرية متعاظمة.[٢]

(١) نقلا عن: نور الدين حفيظي، ونور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٩)، العدد (٣)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر بالوادي، (الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨)، ص ٤٥٦.

(٢) نقلا عن: ملاذ الأغا، دمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (٢٠٢٢-٢٠٠٢)، (أوراق استراتيجية-١٢)، وحدة الدراسات الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣)، ص٥.

ونحن هنا لا نهتم بأشكال العلاقات المدنية العسكرية الموجودة في السياق الغربي أو المتأثرة بالشكل الغربي وطبيعته، فمن المستبعد أن تصلح النظريات التي تناسب الدول الديمقراطية الليبرالية المستقرة منذ فترة طويلة للتطبيق مباشرة في بلد ما يزال تحت نظام حكم سلطوي أو يمكن أن يمر ببدايات تحول سياسي وبناء نظام سياسي أكثر عدالة وأكثر حرية[١]، هذا فضلًا عن تباين الأدوار والوظائف التي تؤديها المؤسسة العسكرية في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة.

أما عن طبيعة التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية، فلقد حدد Arthur Smith « آرثر سمث» أربعة نماذج من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية:[٢]

١- السيطرة: تشير إلى سيطرة العسكريين على الحياة السياسية بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.

٢- التأثير: تشير إلى تأثير كلا الجانبين المدنيين والعسكريين على كل منهما.

٣- التبعية: تعني أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محايدة سياسيا والتي تسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.

٤- المشاركة: وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين.

وبالنسبة إلى مستويات السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، فيمكن أن نفرق بين ثلاثة مستويات مختلفة، وهي:[٣]

١- السيطرة السياسية: تشير السيطرة السياسية إلى قدرة رئيس الدولة على بناء علاقات مع الجيش في الاتجاه الذي يعطيه السلطة النهائية على قضايا الأمن القومي، وكذلك على القضايا الإستراتيجية والمؤسسية والسياسية المرتبطة بالقوات المسلحة، وتظهر السيطرة السياسية في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية، ويكون للرئيس السلطة المطلقة داخل الدولة،

٢- السيطرة المدنية: وفيها تخضع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية، بغض النظر عن طبيعة تلك السلطات المدنية، وعن طريقة السيطرة التي تتبعها تلك السلطات،

(١) احمد محسن، العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، مجلة المعهد المصري، المجلد الرابع، العدد (١٣)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩)، ص٣٢٩.

(٢) نقلا عن: نور الدين حفيظي، ونور الدين دخان،(مصدر سبق ذكره) ، ص٤٥٦.

(٣) عبد الله فيصل علام، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤-٣٥.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك السيطرة من خلال تسييس القوات المسلحة بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، ويقومون بتشكيل معتقدات أفراد المؤسسة العسكرية بهدف تواؤم أفكار المدنيين والعسكريين، وهذا ما عملت به الأنظمة الشيوعية، وبعض الأنظمة الأخرى.

٣- السيطرة الديمقراطية: العنصر الأساسي الذي يميز السيطرة الديمقراطية عن السيطرة المدنية، هو أن في الأولى لا بد وأن يكون هناك حكم ديمقراطي من خلال مؤسسات برلمانية وقضائية ديمقراطية، ومجتمع مدني قوي ووسائل إعلام مستقلة تشرف على أداء المؤسسة العسكرية، وأن يتوافر للمدنيين الخبرة اللازمة للإدارة والإشراف على المسؤوليات الدفاعية.

وتناول براين لوفمان (Brian Loveman) الامتيازات العسكرية التي تتمتع بها المؤسسات العسكرية في ظل عمليات الانتقال والتحول السياسي، وفي التطبيق المصري لهذه الامتيازات وتلك الاستثناءات، يمكن رصد عدد من المؤشرات الأساسية، من بينها:[١]

١- حماية كبار القادة العسكريين في الدستور والقوانين.

٢- قرارات تخصيص أراض وشركات للقوات المسلحة.

وهذا ما سنوضحه لاحقًا بالتفصيل.

إن عملية مَأسَسَة السيطرة المدنية في الديمقراطيات الناشئة هي عملية تدريجية وممتدة وتتكون من مرحلتين متمايزتين لكل مرحلة منهما مشكلاتها الخاصة بها:[٢]

فمشاكل المرحلة الأولى هي تأمين عدم حدوث تدخل عسكري في الحكومة الديمقراطية المدنية، ومَأسَسَة عملية السيطرة المدنية، وهو ما يعني طبقًا للمجالات السابقة إحكام المدنيين السيطرة على اختيار النخبة وتوظيفها وعلى السياسات العامة.

أما مشكلة المرحلة الثانية فتشمل توسيع مَأسَسَة السيطرة المدنية لتشمل المجالات الباقية: الأمن الداخلي، والدفاع القومي، والمؤسسة العسكرية.

(١) عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (٢)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، أيار/ مايو ٢٠١٩)، ص٩٧.

(٢) احمد محسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦.

ثانيا: بنيّة المؤسسة العسكرية

ظلت بنيّة المؤسسة العسكرية منذ تموز/ يوليو ١٩٥٢، قائمة على تمركز إدارة المؤسسة في مجموعة من القيادات تُدير الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية . وفي عام ١٩٦٨، تم تشكيل « المجلس الأعلى للقوات المسلحة» من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بموجب القانون رقم (٤) لعام ١٩٦٨، بعد هزيمة ١٩٦٧، وكان الهدف الرسمي من تشكيله هو تنسيق إستراتيجية وعمليات القوات المسلحة في زمن الحرب؛ ولهذا السبب سعى الرئيس أنور السادات إلى الحصول على مشورته قبل حرب ١٩٧٣.[١] وبالتالي أي قائد عسكري يصبح عضوًا في المجلس العسكري في أي وقت من بعد ٢٠١١، وإلى وقتنا هذا يصبح مستدعى على قوة المجلس حتى لو خرج من الخدمة، ولا يتسنى لأي قائد أن يتخذ قرارًا منفردًا إلا بعد أن يرجع إلى المجلس ويأخذ موافقة أعضائه الحاليين والمستدعين، كالرغبة في الترشح لرئاسة الجمهورية أو الرغبة في الترشح في الانتخابات البرلمانية وما شابه ذلك، ووفقًا للقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤، الذي أضفى الطابع الرسمي على هيكل» المجلس العسكري» ومهمته، والذي أصدره الرئيس المؤقت، عدلي منصور، بعد أحداث الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٣، يتكوّن « المجلس» من خمسة وعشرين عضوًا، ثم أصبح(٢٦) عضوًا بعد استحداث منصب قائد القيادة الموحدة في سيناء.[٢]

ثالثا: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية منذ عام ١٩٥٢ حتى ٢٠١١

عرفت العلاقات العسكرية المدنية في مصر تواتر يفرض سلطة العسكر على السلطة المدنية وعلى غرار سياسة عزل المنافسين التي نهجها الرؤساء السابقين أقال مبارك وزير دفاعه ابو غزالة، وعمل مبارك على بناء أجهزة استخباراتية ضمنت له مراقبة المؤسسات[٣] لقدترك سقوط مبارك فراغًا سياسيًا كبيرا أدى إلى احتدام الصراع على السلطة والخلاف بين النخب والفصائل السياسية، وكان لانتخاب مرسي عن جماعة الإخوان المسلمين دليلا على مصداقية الانتخابات الرئاسية كما كان دليلا أيضا عن عدم وجود قوة سياسية مدنية في مصر قادرة على منافسة حزب جديد النشأة ليس لديه تجربة سياسية كافية ورؤية واضحة ولا

(١) عصام عبد الشافي، (مصدر سبق ذكره)، ص٩٢.

(٢) عصام عبد الشافي،(مصدر سبق ذكره،) ص٩٣.

(٣) انس كويز بن علال، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، على الرابط: https://democraticac.de/?p=64877

حتى برنامج سياسي يخولون له قيادة دولة بحجم مصر، فأدت الممارسات السلطوية لمرسي والسياسات المتضاربة والمنتهكة للدستور إلى بزوغ بوادر الفوضى وعدم الاستقرار، وفي هذه الظروف اضطر الجهاز العسكري من جديد التدخل كما تدخل عند تنحي الرئيس حسني مبارك: أولا لمواجهة أزمة سياسية يمكن أن تضعف وتقسم الدولة ؛ وثانيًا لتجنب احتكار النخبة الحاكمة للسلطة المطلقة، وثالثا لتجنب حرب أهلية.[١]

رابعًا: العلاقات بعد العام ٢٠١١

تبنت المؤسسة العسكرية المصرية في تعاطيها مع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، العديد من السياسات والممارسات، سواء في المرحلة الانتقالية الأولى التي أشرف عليها المجلس العسكري (من شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى حزيران/ يونيو ٢٠١٢)،[٢] أو خلال العام الأول من حكم الرئيس محمد مرسي، والذي استمرت فيه سلطة المجلس العسكري بشكل غير ظاهر، أو التحكم المباشر بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ وحتى كانون الثاني / يناير ٢٠٢١، وتوزعت المهام والأدوار والوظائف التي قامت بها المؤسسة العسكرية خلال أكثر من عقد من الزمان بين سياسات ترسيخ السلطوية والاستبداد، والتقنين القانوني لهذه السياسات، والانتهاك الممنهج للحقوق والحريات، وسياسات الهيمنة والعسكرة الكلية للاقتصاد بدرجة تصل إلى ما يمكن تسميته « امتلاك الدولة»، وتعزيز مقولة إن مصر» جيش له دولة وليست دولة لها جيش».[٣]

فأعضاء المجلس العسكري اعتقدوا أنهم فقط هم الذين لديهم القدرة علة التصرف والحكم في ظل مجتمع جُرّفت فيه السياسة لعقود، وربما يكون في هذين الأمرين قدر من الصحة لكن ما كان منتظرًا من المجلس العسكري هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة

(١) انس كويز بن علال، مصدر سبق ذكره.

(٢) تعامل المجلس العسكري الذي تسلم الحكم في ١١ شباط/ فبراير، مع ما بدأ في ٢٥ كانون الثاني/ يناير بوصفه مجرد انتفاضة ضد التوريث، وكان همّه الأساسي الحفاظ على تماسك كيان الدولة الذي تعرض لهزة عنيفة، فضلا عن افتقار أعضاء المجلس العسكري إلى الخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، وكذلك طبيعة الجيش كمؤسسة» أمنية بيروقراطية» تعتقد أن المجتمع يجب أن ينتظم على شاكلتها، ولذا لا تحبذ تعددية الآراء والمواقف واختلاف المشارب والأهواء، ولهذا حاول المجلس طوال الوقت» تبريد الثورة»، وتخفيض سقف مطالبها أو تفريغها من مضمونها تدريجيًا. ينظر: عمّار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريبًا، (سلسلة محاضرات الامارات- ١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠١٤)، ص١٦.

(٣) عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، السنة الثالثة، العدد (٩)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، شباط/ فبراير ٢٠٢١)، ص٣٣.

القانون والممارسات الديمقراطية الحقيقية، وهذا لم يتم.[١]

وفي حين مثّل محمد مرسي سيطرة مدنية غير مسبوقة على الحياة السياسية المصرية، احتفظ الجيش باستقلالية كبيرة فيما يخص شؤونه الداخلية، فقد حافظ دستور كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، على المصالح الاقتصادية الواسعة للجيش، مما مكّنه من محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وضَمنَ تعيين وزراء الدفاع المستقبَلين من داخل سلك الضباط، كما توسعت صلاحيات الجنرالات بشكل أكبر في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، عندما استجاب مرسي للاحتجاجات بإعلانه حالة الطوارئ في المدن الكبرى الثلاث على قناة السويس، حيث استفاد الجيش من هذه الفرصة لتولي السيطرة الإدارية على السويس وبور سعيد والاسماعيلية.[٢]

مثّل محمد مرسي سيطرة مدنية غير مسبوقة على الحياة السياسية المصرية، احتفظ الجيش باستقلالية كبيرة فيما يخص شؤونه الداخلية

تتضمن إستراتيجية السيسي في البقاء تقديم بعض التنازلات للجيش، فقد استمر في منح الامتيازات التي منحها أسالفه لإرضائه مضيفًا إليها المزيد، وعلى رأس هذه الامتيازات، ضامن استقلالية الجيش المؤسسية والمالية؛ إذ أعاد دستور عام ٢٠١٤ التأكيد على ما ورد في دستور عام ٢٠١٢ - والمتمثل أساسا في عدم السماح بمراجعة عامة لميزانية الجيش، وغياب آليات محددة لمراقبة أداء الجيش في البرلمان، ولكن الأخطر هو ما تم في عام ٢٠١٩؛ إذ أصبحت مهمة القوات المسلحة –بموجب التعديلات الدستورية التي جرت آنذاك – تشمل حماية الدستور والديمقراطية وحقوق الأفراد وحرياتهم.[٣]

ولم يُبقِ السيسي على المصالح الاقتصادية وامتيازات الشركات العسكرية فحسب، إنما راح يعمل على توسيعها إلى حد لم تشهده مصر من قبل، فبعد عام ٢٠١٣، توسع النظام في إرسال العديد من المشاريع الضخمة إلى «الهيئة الهندسية للقوات المسلحة " والكيانات التابعة لها، وتشمل هذه المشاريع بناء العاصمة الجديدة ومستشفيات وطرق ووحدات سكنية ومدارس ومجمعات خدمية وصوامع قمح، بل امتد الأمر إلى أنظمة إشارات المرور والسيرك

(١) عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، (سلسلة الوعي الحضاري – ١٢)، دار البشير للثقافة والعلوم، بدون ذكر الدولة، ٢٠١٥، ص٦٢.

(٢) محسن محمد صالح (اشراف وتحرير)، الأحزاب والقوى السياسية، (سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة-٢)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت- لبنان، ٢٠١٦)، ص٣٩.

(٣) عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية – العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء،(مصدر سبق ذكره)، ص٦٦.

الوطني وترميم المعبد اليهودي وبناء المساجد، ووفقًا للمتحدث باسم القوات المسلحة في عام ٢٠١٩، تشمل هذه المبادرات نحو (٢٣٠٠) مشروع، توظف نحو ٥ ملايين مدني، وفي واقع الأمر، تُشرف الشركات العسكرية على هذه المشاريع، بدلًا من إدارتها مباشرة، وذلك من خلال توظيفها لمقاولين محليين.[١] عدّل السيسي قانونًا ليمنح لنفسه سلطة تحديد أو زيادة الرواتب الشهرية للضباط الحاصلين على رتب وأوسمة معينة، وتشمل الامتيازات الإضافية تعيين مستشارين عسكريين في كل محافظة وخضوع المدنيين لدورات تدريبية وتثقيفية في الأكاديميات العسكرية.[٢] وقد كان لهذا التعديل دوراً في تعزيز سلطة العسكر ، وفي عام ٢٠١٨ سُن قانون لا مثيل له أي أيضًا، عنوانه «بشأن معاملة بعض قادة القوات المسلحة»، وهو يمنح الرئيس سلطة اختيار بعض قادة القوات المسلحة، ومنحهم امتيازات محددة: معاملتهم معاملة الوزراء من حيث الأجور والمعاشات، والأوسمة بقوة القانون، والحصانة الدبلوماسية المقررة لأعضاء البعثات الدبلوماسية في أثناء سفرهم إلى الخارج، والحصانة القضائية ضد إجراءات التحقيق على المستوى المحلي في أي جرائم ارتكبت خلال فترات محددة، ويستهدف القانون ظاهريًا تكريم هذه القيادات على غرار تكريم السادات لقادة حرب ترشين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، لكن يمكن النظر إلى القانون بوصفه آلية لتحقيق ثلاثة أهداف : تهدئة مخاوف القيادات العسكرية التي تعاونت مع النظام من أيّ ملاحقة قضائية في المستقبل، ومكافأتهم ماليًا ومعنويًا، وأخيرًا منعهم من منافسة السيسي في الانتخابات الرئاسية، فالقانون يعتبر القادة الذين يختارهم الرئيس بمنزلة مستدعَين لخدمة القوات المسلحة مدى الحياة، ومن ثم لا يجوز لهم مباشرة الحقوق السياسية كالترشح والانتخاب.[٣]

قانون "بشأن معاملة بعض قادة القوات المسلحة"، وهو يمنح الرئيس سلطة اختيار بعض قادة القوات المسلحة، ومنحهم امتيازات محددة: معاملتهم معاملة الوزراء من حيث الأجور والمعاشات

وبذلك تكون المؤسسة العسكرية قد أحكمت سيطرتها على كل ما يتعلق بتدبير شؤون

(١) عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية – العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء، (مصدر سبق ذكره)، ص٦٧.

(٢) ا(لمصدر نفسه)، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٦٧-٦٨.

البلاد في مصر ابتداء من التدخل في انتخاب الرئيس وانتهاء بعزله، فرئيس الجمهورية في مصر عسكريا، والجيش لم يخضع منذ قيام الجمهورية لقيادة مدنية، وهو ما صعب خضوعه لسيطرة رئيس من خارج المؤسسة العسكرية، كما حدث مع محمد مرسي، الذي عزله الجيش ممهدا بذلك الطريق أمام وزير دفاعه وقائده العام المشير عبد الفتاح السيسي للوصول إلى سدة الحكم.[١]

خامسًا: الامتيازات الاستثنائية

يهيمن الجيش فعليّا، ويريد استمرار الهيمنة على مفردات ما يعرف بـ « السيطرة المدنية»، التي تسعى إليها القوى المدنية سواء في الديمقراطيات المستقرة، أو في مراحل الانتقال والتحول الديمقراطي، والتي تتمثل في:[٢]

١- اختيار النخبة وتوظيفها: المؤسسة العسكرية حددت حدود المجال السياسي ومن المسموح له بالمشاركة ابتداء؛ فاستبعدت تيارات إسلامية بالكامل من المشاركة في الحياة السياسية، بل ومن الوجود الفعلي عبر القتل والتصفية الجسدية والاعتقال، وعبر الحرمان من الوصول إلى المناصب التنفيذية المهمة أو الجهات الإدارية المتخصصة.

٢- السياسات العامة للدولة: تخضع للسيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية بحيث تتحول الوزارات إلى جهات تنفيذية في أحيان كثيرة تُنفذ السياسات والرؤى الموجودة لدى المؤسسة العسكرية أو تعمل بحرية فقط في المجالات التي تترك لها المؤسسة العسكرية حرية الحركة بها، وأيضًا تشارك المؤسسة العسكرية في أحيان كثيرة، من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، في تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبيرة.

٣- السيطرة على الحياة السياسية: قد يتخلى الجيش عن السيطرة على المشهد السياسي والانتخابات والنخبة الحاكمة بشكل مباشر ليترك ذلك للمدنيين، على أن

(١) عبد اللطيف الربوزي، مصدر سبق ذكره.

(٢) عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٥-١٠٦.

تظل السيطرة غير المباشرة موجودة عبر قيادات الجيش السابقين الموجودين في الأحزاب المختلفة، أو عبر التأثير غير المباشر أو التحالفات غير العلنية مع بعض التيارات السياسية،

سادسًا: محددات العلاقات المدنية العسكرية ومحفزاتها

يمكن فهم طبيعة علاقة الجيش في مصر بنظام الحكم في الوقت الحالي في إطار عدد من المحاور، أبرزها التعزيز المستمر لإمبراطوريته الاقتصادية، وضمان نفوذه على القرار السياسي للدولة، وضمان إفلات القيادات والأفراد المنتمين للجيش والمتورطين في أي انتهاكات ماضية من العقاب، وملخصها الاتي:[١]

١- الحفاظ على الإمبراطورية الاقتصادية: رغم الجدل بين مزاحمة الجيش للقطاع الخاص وسعيه للهيمنة على السوق، وبين كون نصيب شركات الجيش في تلك القطاعات غير كبير بالشكل المتصور، إلا أنه في حكم المؤكد أن الجيش يمتلك بالفعل اقتصادًا مدنيًا موازيًا، يستطيع من خلاله ليس فقط تحقيق الرخاء، بل أنه يضمن أيضًا استقلاليته في القرار عن السلطة المدنية المنتخبة.

٢- تحريك أية تحقيقات قضائية في مواجهة ضباط الجيش عن أي فعل ارتكبوه أثناء فترة تعطيل الدستور وحتى انعقاد أول جلسة في مجلس النواب، إلا بإذن من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فضلًا عن تأمين حصانة دبلوماسية لكبار الضباط عند سفرهم إلى الخارج:[٢]

٣- في إطار السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، يجد نظام الحكم منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، نفسه محاصرًا في كثير من الجهات، فمن غير المرجَّح أن تسمح له علاقته السيئة مع القطاع الخاص بتبنِّي سياسات يمكن أن تساعد في إعادة إطلاق عجلة النمو الاقتصادي..

٤- إن تمدُّد الشركات المملوكة للجيش لتطال القطاع العقاري وقطاع تطوير الأراضي، ومنح الجيش هامشًا واسعًا من الحرية لاتخاذ قرارات سياسية، قد يؤدِّيان إلى سوء استخدام السلطة، ويُسبِّب ذلك أيضًا تضاربًا محتملًا في المصالح، لأن إشراف الجيش على تطوير الأراضي العامة ينبغي أن يركِّز على تعزيز الصالح العام.

(١) احمد النديم، رؤى الجيش والسياسة في مصر وفهم لطبيعة العلاقة وتحليل عناصر القوة، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات الانسان، ٢٠١٩، ص ص ٣٠- ٣٢.

(٢) عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، (مصدر سبق ذكره،) ص ص ٣٩- ٤٠.

٥- إذا كان النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الجيش قد يحقِّق نموًا محددًا ومؤقتًا، فمن غير المرجَّح أن يشكِّل إستراتيجية مستدامة لتحقيق التعافي الاقتصادي، لأن القطاع الخاص المصري كبير جدًّا بحيث لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه.

٦- يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على القطاع العام الذي تقوده المؤسسة العسكرية، وقد أثبت عدم قدرته على تحقيق النمو طويل الأجل، ورغم أن نظام الحكم نفَّذ العديد من الإصلاحات التي طالب بها صندوق النقد الدولي ولم تتمكن الحكومات المصرية السابقة من إنجازها، مثل تحرير سعر الصرف، وخفض الدعم على الوقود والغذاء.

يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على القطاع العام الذي تقوده المؤسسة العسكرية، وقد أثبت عدم قدرته على تحقيق النمو طويل الأجل

وفي مصر حاليًا، تتحكم المؤسسة العسكرية بشكل كامل في المجالات الخمسة الخاصة بالسيطرة المدنية، وهنا تبرز مجموعة من الملاحظات الأساسية:[١]

١- في مجال اختيار النخبة وتوظيفها فإن المؤسسة العسكرية هي التي حددت من البداية حدود المجال السياسي ومن المسموح له بالمشاركة ابتداءً، فاستبعدت بذلك تيارات إسلامية بالكامل، ليس فقط من المشاركة في الحياة السياسية، بل ومن الوجود الفعلي .

٢- السياسات العامة للدولة، وهي تخضع للسيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية، بحيث تتحول الوزارات إلى جهات تنفيذية في أحيان كثيرة، تُنفذ السياسات والرؤى الموجودة لدى المؤسسة العسكرية أو تعمل بحرية فقط في المجالات التي تترك لها المؤسسة العسكرية حرية الحركة .

٣- إذا أراد الجيش التموضع مرة أخرى في المشهد المصري فإنه قد يتخلى في المرحلة الأولي عن السيطرة على المشهد السياسي والانتخابات والنخبة الحاكمة بشكل مباشر ليترك ذلك للمدنيين، ومع هذا فستظل السيطرة غير المباشرة موجودة عبر قيادات الجيش السابقة الموجودة في الأحزاب المختلفة.

٤- من التحديات التي ستكون في تلك المرحلة وجود انتخابات رئاسية حقيقية بمنافسة جادة بين المدنيين، فالمؤسسة العسكرية المصرية لديها مشكلة مع فكرة الانتخابات بالأساس، فطوال عهد مبارك كان يتم التمديد له عبر الاستفتاء إلى أن تغير ذلك

(١) احمد محسن، (مصدر سبق ذكره)، ص٣٣٦.

بسبب الضغط الخارجي في أخر انتخابات رئاسية قبل ثورة كانون الثاني/ يناير، لتتم انتخابات تعددية لكن محسومة النتائج مقدمًا، وهو الشكل الذي استمر بعد ٣ تكوز/ يوليو في انتخابات ٢٠١٤ و٢٠١٨م. فإجبار موسى مصطفى موسي على الدخول في اليوم الأخير للترشح كان يهدف إلى إبقاء «شكل» الانتخابات لكن بـ»مضمون» الاستفتاء، وإذا كان يمكن تخيل أن يتنازل الجيش عن السيطرة على الانتخابات البرلمانية لصالح قوى مدنية فإنه من الصعب تصور حدوث ذلك على مستوى الانتخابات الرئاسية.

من المستبعد أن يترك المجال بالكامل للنخبة السياسية المدنية وأن تحدث هذه السيطرة على السياسات العامة بدون مقاومة من المؤسسة العسكرية التي قد تجبرها الظروف إلى الأساليب الخفية والمقاومة غير المعلنة من أجل الإبقاء على حد مناسب من السيطرة العسكرية على هذه المجالات.

٥- العلاقة الوثيقة بين الأحزاب اليسارية والليبرالية التقليدية من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى هي واحده من أسباب استمرار الهيمنة العسكرية على السياسية حتى الآن، فرغم أن هذه القوى السياسية المدنية غير محسوبة على المؤسسة العسكرية بشكل مباشر، إلا أنه طالما تم استخدامها من قبل المؤسسة العسكرية منذ عبد الناصر وحتى السيسي كواجهة مدنية للحكم العسكري.

٦- تفكيك العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية العلمانية واليسارية التقليدية شرط ضروري لضمان سيطرة المدنيين على الحياة السياسية، وإلا فإن إمكانية إعادة تدخل الجيش بشكل مباشر في الحياة السياسية تظل وارده بسبب استدعاء السياسيين له.

٧- إذا كانت الأزمة الاقتصادية التي سببت هذا التغير في موقف الجيش كبيرة أو الضغط الدولي والإقليمي مرتفع فإن الجيش قد يتخلى عن جزء من السياسات العامة للدولة، لكن المسار التاريخي في مصر والثقافة الموجودة لدى المؤسسة العسكرية سيجعلان هذا التخلي جزئيًا ليظل الجيش محتفظًا بالسيطرة على السياسات العامة للدولة بشكل غير مباشر،

٨- أيضا، أن يكون لدى المدنيين سياسات وأفكار مناسبة تُساهم في حل المشاكل الموجودة بطرق أكثر فاعلية من تلك التي كان يقوم بها الجيش، وأن تستطيع هذه السياسات تحقيق نتائج ملموسة تكسب بها ثقة المواطنين وتعزز من موقفها أمام المؤسسة العسكرية.

٩- من المستبعد أن يترك المجال بالكامل للنخبة السياسية المدنية وأن تحدث هذه

السيطرة على السياسات العامة بدون مقاومة من المؤسسة العسكرية التي قد تجبرها الظروف إلى الأساليب الخفية والمقاومة غير المعلنة من أجل الإبقاء على حد مناسب من السيطرة العسكرية على هذه المجالات.

نتائج ومناقشات

أما عن المناقشات التي يمكن توضيحها هنا فهي:

١- إن أحد أبرز الإشكاليات التي تناولها البحث هي هيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي في مصر بعد ثورة ٢٠١١، إذ أن التوجه العام بعد الثورة كان يوحي بإمكانية التحول الديمقراطي، غير أن الأحداث لاحقًا بيّنت أن القوى العسكرية كانت ترى نفسها الضامن الوحيد لاستقرار الدولة، ما أدى إلى إقصاء المدنيين عن المشاركة الحقيقية في إدارة الدولة.

٢- يتناول البحث بشكل صريح استثمار الجيش لحالة الضعف المؤسسي في الدولة المصرية، ولاسيما بعد سقوط نظام مبارك، ليملأ الفراغ السياسي والدستوري ويعيد إنتاج نفسه بوصفه فاعل سياسي أساسي، لا سيما بعد عزل الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي.

٣- إن الجيش لم يكتفِ بالهيمنة السياسية، بل امتد نفوذه ليشمل الاقتصاد والإدارة العامة، عن طريق شركات ومشروعات تدار بشكل مباشر من القوات المسلحة.

٤- إن التحولات الدستورية والقانونية التي شرعنت للجيش امتيازات استثنائية، ومنحته حصانة ضد المساءلة، وأعطته الحق في التدخل بالشأن السياسي بحجة حماية الدولة.

٥- إن تجربة مصر تقدم مثالًا على فشل التحول الديمقراطي عندما لا يتوافر الإيمان بالتداول السلمي للسلطة من قبل الفاعلين الرئيسيين، ولاسيما المؤسسة العسكرية.

٦- إن الانتخابات بعد الثورة، ورغم أنها أُجريت بشكل منتظم، لم تكن كافية لتأسيس نظام ديمقراطي، إذ ظلت المؤسسة العسكرية تحتفظ بالقدرة على التدخل وتوجيه المسار السياسي.

٧- إن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة في مصر اتسمت بما يُعرف بـ»الدولة الأمنية البيروقراطية»، التي تعتمد على ضبط المجتمع عبر أدوات السلطة لا عبر المشاركة السياسية.

٨- إن الجيش أصبح شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا في الدولة المصرية، ويسيطر على قطاعات مدنية متعددة، وهو ما يطرح تحديات خطيرة تتعلق بتضارب المصالح.

٩- ظاهرة الاستثناء الدستوري، إذ تم تقنين امتيازات المؤسسة العسكرية عبر تعديلات دستورية، ومنع ملاحقة الضباط، وأعطاهم الحق في تعيين وزراء الدفاع.

١٠- إن غياب الأحزاب القوية والمجتمع المدني الفاعل ساعد على ترسيخ سيطرة الجيش.

الخاتمة:

على الرغم من أهمية دراسة العلاقات المدنية العسكرية في كثير من بلدان العالم النامي، إلا أنها لا تخلو من صعوبات يواجهها الباحث في تلك الدراسة لاسيما عندما تتماهى تلك العلاقات، وتزداد أهميتها في عالم يسعى إلى توسيع العلاقات المدنية ودورها في الحياة السياسية في الدولة، على حساب المؤسسة العسكرية، ولكن ماتزال العلاقات المدنية العسكرية تعاني من حالة عدم التوازن في تلك العلاقة في الحالة المصرية فما تزال الشرعية التاريخية التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية من خلال قيامها بالثورة منذ العام ١٩٥٢، تُعد مرجعًا رئيسًا في الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية، ففضلًا عن كونها تُعد المؤسسة الأكثر حداثة من بين مؤسسات الدولة والقادرة على القيام بأدوار تتعدى الحماية الخارجية، إلى إدارة اقتصاد الدولة، فهي المؤسسة التي خرج منها كل رؤساء مصر منذ ١٩٥٢، باستثناء السنوات التي حكم فيها الرئيس الأسبق محمد مرسي.

وما تقدم يؤشر لنا حالة من عدم التوازن في العلاقات المدنية العسكرية في مصر لصالح الأخيرة، وبدا واضحًا من خلال البحث أن توسع دور المؤسسة العسكرية في إدارة الشؤون المدنية زاد من هيمنتها في السلطة والمجتمع، وواقع الحال أنه حتى حالة التوازن في العلاقات المدنية العسكرية في مصر لا يؤدي إلى انتقالة إلى الحياة المدنية، لأن الأصل أن تتحول المؤسسة العسكرية، والجيش منها بصورة خاصة إلى مؤسسة من بين مؤسسات الدولة وليس المؤسسة المهيمنة، وحصر دورها في الدفاع عن البلاد.

إن تقويض دور المؤسسة العسكرية لا يعني بأي حال من الأحوال اضعاف دورها، ولكن أن يكون دورها محدودا بحدود الدستور والقانون، وهو من الصعب تحقيقه في الحالة المصرية على الأقل في المستقبل القريب.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- الكتب العربية والمترجمة:

أ- احمد النديم، رؤى الجيش والسياسة في مصر وفهم لطبيعة العلاقة وتحليل عناصر القوة، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات الانسان، ٢٠١٩.

ب- عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، (سلسلة الوعي الحضاري – ١٢)، دار البشير للثقافة والعلوم، بدون ذكر الدولة، ٢٠١٥.

ج- عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز١٩٥٢- يوليو/ تموز ٢٠١٣، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، ٢٠١٨).

د- عمّار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريبًا، (سلسلة محاضرات الامارات- ١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠١٤).

هـ- محسن محمد صالح (اشراف وتحرير)، الأحزاب والقوى السياسية، (سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة-٢)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت- لبنان، ٢٠١٦).

و- ملاذ الأغا، دمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (٢٠٢٢-٢٠٠٢)، (أوراق استراتيجية-١٢)، وحدة الدراسات الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣).

ثانيا:المجلات والصحف:

أ- احمد محسن، العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، مجلة المعهد المصري، المجلد الرابع، العدد (١٣)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩).

ب- رجب عز الدين، العلاقات المدنية العسكرية قراءة نقدية في الخطاب المدني، (دراسة تحليلية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، ٢- كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥).

ج- عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية – العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء، مجلة سياسات عربية، المجلد (١٢)، العدد (٦٦)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤).

د- عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (٢)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، أيار/ مايو ٢٠١٩).

هـ- عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، السنة الثالثة، العدد (٩)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، شباط/ فبراير ٢٠٢١).

و- نور الدين حفيظي، ونور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٩)، العدد (٣)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر بالوادي، (الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨).

ثالثا: شبكة الانترنت

أ- انس كويز بن علال، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين، 16 شباط/ فبراير 2020)، على الرابط:

https://democraticac.de/?p=64877

ب- عبد اللطيف الربوزي، قراءة تحليلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الرابط:

https://revuealmanara.com